ملامح النظم الإدارية في ريف بلاد الشام عصر سلاطين المماليك

اعـــــداد:

شريف عبد الحميد محمد عبد الهادي

تعد أنظمة الحكم والإدارة في عصر سلاطين المماليك مما ورثوه عن أسيادهم من الأيوبيين، وقد ذكر ذلك "القلقشندى" حيث يقول إن أنظمة الحكم والإدارة كانت واحدة (نظام إداري عسكري)، وذلك منذ قيام الدولة الأيوبية إلى آخر أيامه حوالي سنة (٨٢١هـ/١٤١٨م)[١]، حيث إن سلاطين المماليك كانوا أرقاء لهم تقاليد متأصلة فيهم ورثوها –أيضاً– عن الأقاليم التي أتوا منها، ولذلك يمكن القول إنهم ورثوا ما وضعه الأيوبيون من نظم الحكم والإدارة في النواحي السياسية والعسكرية[٢]؛ وبذلك فما وضعه الأيوبيون من قواعد للحكم والإدارة، قدر له أن يستمر ويظل سائداً في عصر سلاطين المماليك مع إضافة بعض التطورات والتعديلات المتفاوتة كماً وكيفاً[٣].

أ–الإدارة المركزية:

ضمت بلاد الشام ممالك رئيسة يحكمها ملوك في العصر الأيوبي، وهي حسب أهميتها: دمشق وأعمالها وحلب وأعمالها وبعلبك وأعمالها وحماة وأعمالها وحمص وأعمالها والكرك وأعمالها، وهذه الممالك كمراكز رئيسة كانت أكثر ثباتاً [٤].

ثم بعد زوال الدولة الأيوبية وظهور الدولة المملوكية وبسط سيطرتها على بلاد الشام ظهر بها نظام النيابات، وكان على رأس كل نيابة "نائب" للسلطنة المملوكية، عرف "القلقشندي" نائب السلطنة بأنه: (القائم مقام السلطان، ويحكم في كل ما يحكم فيه السلطان، ويعلم في التقاليد والتواقيع والمناشير وغير ذلك مما هو من هذا النوع على كل ما يعلم عليه السلطان، وجميع نواب الممالك تكاتبه فيما تكاتب فيه السلطان. وهو سلطان مختصر وعادته أن يركب بالعسكر في أيام المواكب وينزل الجميع في خدمته) [٥].

ويتولى النائب مهامه بموجب مرسوم من السلطان المملوكي مباشرةً [٦]، وكان نائب السلطنة في كل من دمشق وحلب متفرد بعمله عن نائب القلعة [٧]، أما طرابلس وحماة فليس بهما نائب للقلعة [٨]، وكان على النائب تنفيذ الأحكام الشرعية، ورعاية الموظفين بها وتمكينهم من مباشرة وظائفهم وعمارة البلاد وتحسينها، وحماية الثغور والسواحل والتصدي للأخطار التي تتهدد النيابة، وتفقد عساكرها وحثهم على الخدمة وحفظ الأمن والتقرب للرعية ومعرفة الأخبار وإبلاغ السلطنة في القاهرة بها، وإقامة العدل [٩].

على أن هذه الوظيفة بدأ يتطرق إليها الضعف وقلت حرمتها، خصوصاً حينما فتح ولاة السوء باب السعي والبذل (الرشوة) فتولاها النواب بالرشوة سواء في أواخر الدولة المملوكية الأولى أو في الدولة الثانية[١٠]، لذا نجد أن كثيراً من النواب كانوا سيئي السيرة، وهذا أمر طبيعي مع انتشار الرشوة التي جعلت صاحبها يشعر بأنه لا يوجد عليه التزامات تجاه ولي الأمر؛ لأنه يرى أنه اشترى هذا المنصب بماله، بالإضافة إلى أمر ثان خطير وهو محاولة كل من ولى وظيفته بالرشوة أن يعوض ما بذله من مال، لهذا عمل النواب على تحصيل ما لهم وما ليس لهم من الفلاحين بالطرق المشروعة وغير المشروعة [١١].

ب-شيخ القرية:

كان يتم اختياره من بين أغنى الفلاحين في القرية [١٢]، وربما كان تعيينه يتم بناءً على موافقة الحكومة المملوكية، وذلك لأن هذا العصر لم يكن للأهالي – السكان–أي دور في اختيارهم، وغالب الظن أن هذه الوظيفة كانت بالوراثة، كما هو الحال في أيامنا هذه، ولابد أن يكون من بين أبناء القرية سواء أكانت تلك القرى.

وأما عن مكان إقامة "شيخ القرية" فكان غالباً بيته؛ حيث كان يُلحق به ما يُسمى "المضافة"؛ وهي بمثابة "ديوان" أو "مجلس" لـ"شيخ القرية" يستقبل فيه الزوار الذين يفدون إلى القرية من قِبل الحكومة المركزية، وقد أُطلق على تلك "المضافة" اسم

"الجامع" لأنها مكان الاجتماع، وربما تُصلى بها الجمعة أحياناً [١٣].

ولم يكن يشترط وجود "شيخ" واحد للقرية، فكثيراً كان يتولاها في القرية الواحدة عدد من المشايخ، وربما تولى العربان الذين استفلحوا واستوطنوا القرى تلك الوظيفة [١٤]، حيث كانت تنعم عليهم الدولة المملوكية بمثل هذه المناصب اتقاء شرهم، ودفعاً لخطرهم عليها، مما جعل الفلاحين يتعرضون لأقسى طرق المعاملة [١٥].

وقد تعددت مهام "شيخ القرية" في بلاد الشام في ذلك العصر؛ إذ كان حجر الزاوية في مجتمع القرية [١٦]؛ فهو المسئول الأول عن الأمن، وأعمال الحراسة وتنفيذ أوامر الحكومة المركزية، وتقديم المجرمين والخارجين عن القانون في القرية إلى النائب [١٧]، وكان يقوم بالفصل في المنازعات التي تنشب بين أبناء القرية [١٨].

كما يشرف على فلاحي القرية، وله سلطة على كل سكان القرية وليس الفلاحين فحسب، وتميز بالخشونة وكان يحظى بالاحترام من جانب سكان القرية [١٩]، ولكبر سنه وخبرته ببلده وأهلها، كان يعرف مساحة أراضي القرية، ومقدار ما يتحصل منها من خراج وغيره [٢٠]، لذا قام بدور مهم في جمع الضرائب المقررة على الفلاحين [٢١].

كما كان لـ"شيخ القرية" مهمة فنية خطيرة، وذلك حين كان السلطان ينوي إجراء الروك[٢٢]، وتتمثل مهمته في الإلمام بمساحة الأرض في كل قرية، وما بها من أفدنة: البور والصالحة للزراعة، وقيمة ما عليها من خراج، وما هو مقرر على الفلاحين من رسوم، ضيافة للمقطعين وغير ذلك من الأمور التي كان يجب معرفتها للقيام بالروك على النحو المطلوب[٢٣].

وقد مثلت فئة "مشايخ القرى" شريحة مميزة عن مجتمع القرية مستغلين نفوذهم أسوأ استغلال، حتى أصبح الظلم ثمة وعنواناً لهم، لذلك يقول صاحب "هز القحوف":"ارحل أيها النمل كما رحلت الرحمة من قلوب مشايخ القرى"[٢٤]، وفي مقابل ذلك حصل مشايخ القرى في أواخر العصر الأيوبي على عدة أفدنة يرزقون منها، تراوحت ما بين أربعة أفدنة إلى عشرين فداناً[٢٥]، حسب مساحة القرية، وربما استمر

ذلك في العصر المملوكي.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى أن "مشايخ القرى" قد أقاموا أنفسهم وكلاء عن الفلاحين بالتحدث باسمهم في كل ما يخص أمورهم، وكانوا في غالب الأحيان يتصرفون في الأمور الخاصة بهم دون الرجوع إليهم(٢٦)، وربما تغاضى "شيخ القرية" عن تأخر بعض الفلاحين في دفع الأموال المقررة عليهم، مقابل رشوة منهم، وهو ما جعل هؤلاء المشايخ يتعرضون لأشد أنواع العقاب من قِبل السلطة المملوكية(٢٧).

ج- المساح:

نتيجة لاختلاف مساحة الأرض المنزرعة من عام لآخر، نتيجة اختلاف كميات المطر وما إلى ذلك، كان

يجب حصر مساحة الأرض المنزرعة(٢٨)، وكان يقوم بهذا شخص على علم بمهارة قياس الأرض، وحساب مساحتها ومعرفة حدودها(٢٩).

د- الشاهد:

وهو أحد فلاحي القرية يختاره الفلاحون من بينهم، ممن يعرفون القراءة والكتابة والحساب، ومن لوازمه أن يضبط كل شيء مما هو شاهد فيه، وأن يكتب الحساب الموافق لتعليقه(٣٠). ولدينا أعداد للشهود العدول يتبين منها أن القضاة في الأعمال والأرياف كانوا يحيطون أنفسهم بأعداد كبيرة منهم، إذ نسمع عن "شهود المراكز"(٣١).

فكان على هؤلاء الشهود إقامة البينة؛ بإثباتهم صحة عقود المعاملات بين الناس من بيع وشراء وإيجار وتنازل ونحوها، بالتوقيع عليها والشهادة بصحة خطوطهم أمام القاضي كلما استدعى الأمر(٣٢).

ويوصف الشاهد بالعادل "الشهود العدول" للتأكيد على النزاهة في عمله، ويسجل الشاهد أطيان القرية وأسماء الفلاحين فيها، وكان دفتر الشاهد هو الأساس

الذي تجمع عليه الأموال "المقررة" على حكم ما هو معين بدفتر شاهد الناحية، لذا كان عليه التوقيع على السجلات التي كان يسجلها مباشرو الخراج في حضورهم بأنواع الأراضي، وما سجل عليها من خراج، كما كان يحضر الشهود أثناء الروك ليعرف الموظفون منهم جميع المعلومات المتعلقة بالأرض والفلاحين في نواحيهم، ثم يوقعون على هذه المعلومات لإكسابها الصفة الشرعية، وكان الشاهد يتقاضى أجراً لشهادته على العقود مبلغاً من المال(٣٣).

ويبدو أن الشهود قد تسرب إليهم الفساد الذي عم سائر الوظائف في هذا العصر؛ لذا أشار البعض إلى ضرورة التحري عن الشهود وإثبات ذلك كما جاء في كتب السلاطين، وهي كتب التقليد حيث جاء في أحدها "وليمعن النظر في أمر الشهود الذين تترتب على شهادتهم أمور الدنيا والفروج والأموال، ويتفقد أمرهم في كل وقت، ولا يغفل عنهم في حال من الأحوال"(٣٤).

هـ- <u>الخولي:</u>

ومن أهم الوظائف المحلية التي وجدت في القرية في عصر المماليك وظيفة "الخولي"، فلم تكن هناك قرية آنذاك تخلو من وجود خولي، وربما وجد بالقرية الواحدة عدة "خولة"(٣٥).

وكان الخولي يقوم بمسح الأراضي وقياسها، وقد كان "الخولي" خبيراً بأنواع الأراضي، عارفاً بالمحاصيل وأوقات زراعتها(٣٦)، ويبدو أن انهماك الخولة في أعمال الزراعة وما يتعلق بها، بالإضافة إلى تأثير البيئة على طباعهم، وعدم اهتمامهم بأنواع الذوق والمعرفة –لجهل معظمهم– أدى إلى اتصافهم بفظاظة الطبع وعدم الذوق حتى وصفه البعض "لقد عدم الحسن كما عدم الظرف"(٣٧).

و- <u>الخفير:</u>

هو حارس القرية، المكلف بمنع السرقات، ومنع أي خروج عن النظام بها(٣٨)، وتنفيذ أوامر الحكومة، لذا لم تخلُ قرية من الخفراء حيث كانت التعليمات تؤكد دائماً

على ضرورة وجود الخفراء في القرى[٣٩]، كما كانوا ينذرون أهالي القرية عند اقتراب العربان الذين يغيرون على القرى، ويبلغ الخفراء أوامر "شيخ القرية" إلى الفلاحين[٤٠].

وتولى بعض العربان مهمة الخفارة، وكانوا يسمون بـ"العرب المدركين" أي "أصحاب الدرك"[٤١]، ومهمتهم حراسة الطرقات الرئيسية وأطراف البلاد ومداخلها، وهي مهمة تختلف بالطبع عن خفراء الداخل[٤٢]، وقد وضع هؤلاء للحفاظ على سلامة الرائح والغادي، وإهمال ترتيب هؤلاء أو عدم وجودهم يؤدي إلى عبث المفسدين بالطرقات، وتوقف التجارة الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى خراب البلاد[٤٣].

وقام الخفراء بدور بارز في حراسة الحقول والحفاظ على الزروع، خصوصاً في أوقات المجاعات ونزول الجوعى إلى الحقول ليأكلوا الزرع وهو قائم على عوده[٤٤]، ويبدو أن الخفراء كانوا أداة قهر وظلم للفلاحين في بعض الأحيان[٤٥]، وأصبح للخفراء نظير عملهم قدر معين من المال، ويبدو أيضاً أن خفراء الأراضي كانت لهم عادة سنوية على الفلاحين، وأطلق على هؤلاء اسم "خفير الليل"[٤٦]، وربما منح الخفير قطعة أرض مفردة يرتزقون منها عوضاً عن الراتب[٤٧].

ز- **الدليل:**

هو عامل من عمال القرية الخبراء، وجمعها "الدلاة" في المصطلح المملوكي، يقوم بتفصيل بقاع الأرض الزراعية حسب تصنيفها من الري، ويحدد نوع المحصول الذي يزرع فيها، ويعين أسماء المزارعين لهذه الأرض، ثم يحدد الخراج المفروض عليها[٤٨].

ويقع على عاتقه عمل ما يُعرف بـ"القنداق والقوانين" الخاصة بالمساحة و"سجلات التحضير" ويفصل ذلك ببقاعه وأصناف مزروعاته وقطايعه وأسماء مزارعيه ويكتب خطه بالتزام الدرك فيه[٤٩]، ويتعهد بصحة المعلومات التي بتلك السجلات، وكان مندوبي الحكومة حين ينزلون لإجراء الروك، ويريدون أن يلموا بكل المعلومات التي تعينهم كانوا يقصدون هؤلاء الدلاة "مباشرةً"[٥٠].

الهوامش:

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١، ص٤٩.
(٢) علي إبراهيم حسن: مصر في العصور الوسطى، ص٣٨٠.
(٣) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٧، ص١٢٧.
(٤) خالد سليمان: إدارة بلاد الشام في العصر الأيوبي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م، ص٦٣.
(٥) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٧؛ المقريزي: الخطط، ج٣، ص٢١٥.
(٦) العمري: التعريف، ص١٠١، ١٠٢؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٦، ١٧، ٢٠٧؛ المقريزي: الخطط، ج٢، ص٢١٥؛ حسن الباشا: الألقاب الإسلامية، ص٤٣٤، ٤٣٥؛ انظر: عن تقليد النواب: بدمشق: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص٨٤؛ وبطرابلس؛ نفسه، ج١٢، ص١٧٧، ١٧٩؛ وحماة؛ نفسه، ج٤، ص٢٣٧، ٢٣٨؛ محمود شعبان أحمد: المرجع السابق، ص٢٩؛ وببيت المقدس؛ العليمي: الأنس الجليل، ج٢، ص٣٣٧.
(٧) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٨٤، ١٨٥، ٢١٧؛ ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٥٩؛ حسن الباشا: الفنون الإسلامية، ج٣، ص١٢٥٠، ١٢٦٢؛ عادل عبد الحافظ: المرجع السابق، ج٢، ص١٨: ٢٢.
(٨) ابن شاهين الظاهري: زبدة كشف الممالك، ص١٠٤؛ أبو الفداء: المختصر، ج٧، ص٣٥، ٤٧؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص٢٣٣؛ ج٩، ص٣٥٣؛ وقد كان نائب قلعة بيت المقدس مستقل كذلك عن النائب؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٩٩.
(٩) العمري: التعريف، ص٩٢، ٩٣؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٦، ١٧، ٢٣٣؛ ج١٢، ص١٧٨، ١٧٩؛ السيد عبد العزيز سالم: طرابلس الشام، ص٣٠٨، ٣٠٩.
(١٠) المقريزي: السلوك، ج٢، ق٣، ص٤٧١؛ مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصري، ص٣٦.
(١١) المقريزي: السلوك، ج٤، ق١، ص٣٥٤.
(١٢) الشربيني: هز القحوف، ص٢١، ٢٥؛ مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٥٨.
(١٣) علي السيد علي: القدس، ص٢٧٧.
(١٤) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٥٨.
(١٥) المقريزي: السلوك، ج٢، ق٣، ص٧٥٥؛ ابن الوردي: تتمة المختصر، ج٢، ص٤٧٩؛ يوسف درويش غوانمة: التاريخ الحضاري، ص١٠٦.
(١٦) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٥٩؛ جمال كمال محمود: المرجع السابق، ص٦١.
(١٧) الشربيني: هز القحوف، ص١٣٣.
(١٨) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٥٩؛ جمال كمال محمود: المرجع السابق، ص٦١.
(١٩) الشربيني: هز القحوف، ص٢١، ٢٥؛ جمال كمال محمود: المرجع السابق، ص٦١.
(٢٠) النابلسي الصفدي: تاريخ الفيوم وبلاده، المطبعة الأهلية، القاهرة، ١٨٩٨م، ص٢٣.
(٢١) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٥٩.
(٢٢) نفسه، ص٥٩؛ الروك: كلمة قبطية أصلها (روش) ومعناه الحبل، ثم استعملت للدلالة على عملية قياس الأرض بالحبل أو مسح الأراضي الزراعية لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال، وهو يعمل كل ثلاثين سنة تقريباً، وأصبح في عصر المماليك يتم من خلال استرجاع جميع الإقطاعات وإعادة توزيعها بشكل يرضي السلطان المملوكي الجديد، حيث كان ينعم بالإقطاعات مكافأةً للأنصار وعزلاً للأعداء، وقد ظهر الروك لأول مرة في عهد السلطان

"لاجين" سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٧م؛ انظر: المقريزي: السلوك، ج٢، ق١، ص١٤٦، هامش رقم (١)؛ سعيد عاشور: العصر المماليكي، ص٤٤٣؛ العريني: المماليك، ص١٨٦؛ علي إبراهيم حسن: مصر في العصور الوسطى، ص٢٢١، ٢٢٢.

(٢٣) ابن تغري بردي: النجوم، ج٩، ص٤٣.

(٢٤) الشربيني: هز القحوف، ص٦.

(٢٥) النابلسي الصفدي: تاريخ الفيوم، ص٨٣.

(٢٦) عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص٣٨.

(٢٧) المقريزي: السلوك، ج١، ق١، ص١٨٨؛ مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٠.

(٢٨) جمال كمال محمود: المرجع السابق، ص٦٢.

(٢٩) المقريزي: الخطط، ج١، ص١٦٢.

(٣٠) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٦؛ عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص٤٣.

(٣١) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٦.

(٣٢) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٦.

(٣٣) نفسه، ص٦٦، ٦٧.

(٣٤) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٢، ص٥٠.

(٣٥) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص١٣٠.

(٣٦) ابن مماتي: قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، القاهرة، ١٩٩١م، ص٢٧٨؛ مجدي بحر: المرجع السابق، ص٦١، ٦٢.

(٣٧) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦١.

(٣٨) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص١٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص٥٢.

(٣٩) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ص٩٥.

(٤٠) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٧.

(٤١) نفسه، ص٦٧، ٦٨؛ عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص٥٢.

(٤٢) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٧.

(٤٣) نفسه، ص٦٧.

(٤٤) المقريزي: السلوك، ج٤، ق٢، ص٦٩٢.

(٤٥) الشربيني: هز القحوف، ص٣٤٤.

(٤٦) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٨؛ عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص٥٣.

(٤٧) مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٨.

(٤٨) إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية، ص٩١.

(٤٩) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٣٠٥؛ مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٢.

(٥٠) المقريزي: الخطط، ج١، ص١٦٢؛ مجدي عبد الرشيد بحر: المرجع السابق، ص٦٢.

---

* المصادر العربية والمعربة:

- **ابن تغري بردي؛ جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي (ت٨٧٤هـ/١٤٧٠م):** النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٥ج، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- **ابن شاهين الظاهري؛ غرس الدين خليل بن شاهين (ت٨٧٣هـ/١٤٦٨م):** زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٣م.
- **ابن الشحنة؛ أبو الفضل محمد بن الشحنة الحلبي الحنفي (ت٨٩٠هـ/١٤٨٥م):** الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، تحقيق: يوسف بن اليان سركيس، بيروت، ١٩٠٩م.
- **الشربيني؛ يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر (ت بعد عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م):** هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠٨هـ.
- **أبو الفداء؛ الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م):** المختصر في أخبار البشر، ٤ج، بيروت، ١٩٦١م.
- **القلقشندي؛ أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م):** صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ج، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م.
- **مجير الدين الحنبلي؛ عبد الرحمن بن محمد العليمي المقدسي القاضي (ت٩٢٨هـ/١٥٢١م):** الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ٢ج، ط٣، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- **المقريزي؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م):** السلوك لمعرفة دول الملوك، ٤ج، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩-١٩٧١م؛ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

-.....: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط، ٤ج، تحقيق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م.

- **ابن مماتي:** قوانين الدوواين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، القاهرة، ١٩٩١م
- **النابلسي الصفدي:** تاريخ الفيوم وبلاده، المطبعة الأهلية، القاهرة، ١٨٩٨م، ص٢٣.
- **ابن الوردي؛ زين الدين أبو حفص عمر (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م):** تتمة المختصر في أخبار البشر،

المعروف بتاريخ ابن الوردي، ٢ج، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٦٩م.

* المراجع العربية والمعربة:

- **سعيد عبد الفتاح عاشور:** الأيوبيون والمماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

-**.....:** العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥م.

- **عادل عبد الحافظ حمزة:** نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، جزءان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- **عبد الرحيم عبد الرحمن:** الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م.

- **علي إبراهيم حسن:** مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني، ط٥، القاهرة، ١٩٩٣م.

- **علي السيد علي:** القدس في العصر المملوكي، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٦م.

- **يوسف درويش غوانمة:** التاريخ الحضاري لشرق الأردن، دار الفكر، عمان، ١٩٨٢م.

*** الرسائل العلمية:**

- **جمال كمال محمود:** نظام الالتزام في ريف الصعيد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

- **خالد سليمان**: إدارة بلاد الشام في العصر الأيوبي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م، ص٦٣.